

الاستهلال

قال الله تعالى:-

وَأَسْبُحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا
لَكَ أَلَيْسَ الْأَعْلَمُ الْحَكِيمُ

(سورة البقرة، الآية : 32)

الاهداء

إلى روح والدي الأعزاء ... رحمهما الله.

إلى إخواني وأخواتي ..جباً وتقديراً .

إلى زوجتي الغالية ... رفيقة عمري وصديقتي.

إلى أبنائي الأعزاء ... مريانا ... فهد ... جمانة ... محمد.

إلى فلسطين ...وطناً حبيباً يعيش فينا.

أهديهم جميعاً ثمرة هذا الجهد العلمي

الدارس

الشكر والتقدير

الحمد لله تعالى حمد الشاكرين ...والشكر لله عز وجل أولاً وقبل كل شيء ... إذ وهب لي نعمة الصحة والعافية ... وأمدني بالعون والإيمان ...ووقفني لإتمام هذا الجهد المتواضع.
رغم الصعوبات التي واجهتني في تهيئة مادة هذه الدراسة ومصادرها، إلا أنني مخلصاً أتقدم بالشكر والعرفان لكل الذين مدوا إليّ يد المساعدة حتى ظهرت هذه الدراسة بالطريقة التي أرضى عنها.
الشكر كل الشكر والوفاء لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لمنحي الفرصة لإعداد هذه الدراسة ممثلة في مديرها، وعميد كلية الدراسات التجارية، وعميد كلية الدراسات العليا، وأفرد شكري وتقديري الخاص جداً لأستاذي الفاضل الجليل الدكتور/عبد الواحد عثمان مصطفى – جامعة القران الكريم ، الذي منحني الوقت والخبرة والتوجيه ...أستاذاً وأخاً وصديقاً ... وتحمل معي كل أعباء هذه الدراسة ... وفقه الله وحفظه بنعمة العافية ، كما أتقدم بالشكر الى المشرف المساعد الدكتور / عبد العظيم سلمان.
وأتقدم بالشكر الجزيل للدكتور/ فاروق دواس الذي قدم لي خلاصة خبرته وتجربته ... وكان خير عون لي في الوصول إلى نهاية هذه الدراسة الشائكة في تداخلاتها.

ولا يفوتني أن أشكر الأخوة والأخوات الذين أمدوني بالمصادر والوثائق والمراجع لإنجاز هذه الدراسة، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور/معين رجب، والدكتور/علاء الدين الرفاتي، والأستاذ/أسامة نوفل، والأستاذ/جبر القريناوي، والأستاذ/محمد أبو كرش.

كما أشكر الأخوة والأخوات في كل المكتبات العلمية والإلكترونية التي ارتدتها أثناء دراستي، سواء كان ذلك في فلسطين أو السودان أو مصر. والأخوة في سلطة النقد، والبنك الدولي، والأخوة العاملين في الوزارات الفلسطينية.

وأقدم وأشكر كل من ساعدوني في إنجاز هذه الدراسة في جميع مراحلها، وأخص بالذكر من قاموا بطباعة وتنسيق هذه الدراسة وإخراجها بهذا الشكل، وخاصة الأخ/العزیز والصدیق/سمیر الشریف. ووسام زعبر، وعلي الغرباوي، والأخوات/ غادة أبو منصور، ونعمة أبو جمعة.

وأقدم بالشكر الجزيل إلى الإنسانية التي تعمل بصمت وهدوء ... إلى من تسهر لتوفر لي أسباب الراحة ... وتملاً على حياتي بالبهجة والفرح ... إلى من أري في نظرة عينيها الرجاء والأمل والتمني ... إلى التي أحاطتني بالرعاية ... ووفرت لي الأجواء والإمكانيات المناسبة ... وأجزلت لي العطاء لإنجاز هذا العمل المتواضع ... إلى زوجتي الغالية. معذراً عن ذكر كل الأسماء لأنها كثيرة ... وجميلهم جميعاً يطوق عنقي.

والله من وراء القصد .

الدارس

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوعات
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	فهرس الموضوعات
ز	فهرس الجداول داخل الرسالة
ح	فهرس الجداول في الملحق
ي	مستخلص الدراسة
م	Abstract
1	المقدمة
1	مشكلة الدراسة
2	أهمية الدراسة

2	أهداف الدراسة
3	فرضيات الدراسة
4	التحقق من الفروض
4	منهجية الدراسة
4	حدود الدراسة
4	هيكل الدراسة
61- 6	الفصل الأول: سمات الاقتصاد الفلسطيني 1967-1993
7	المبحث الأول: آثار سياسات الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني
7	ولاً: قنوات تأثير الاحتلال الإسرائيلي على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة
16	ثانياً: خصائص الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال
22	المبحث الثاني: مصادر نمو الاقتصاد الفلسطيني
22	ولاً: تطور الدخل القومي
24	ثانياً: مصادر الدخل القومي
34	ثالثاً: تطور دخل الفرد
37	المبحث الثالث: هيكل الاقتصاد الفلسطيني
37	ولاً: قطاع الزراعة
45	ثانياً: قطاع الصناعة
51	ثالثاً: قطاع الخدمات
54	رابعاً: قطاع التجارة الخارجية
115 -62	الفصل الثاني: اتفاقية باريس وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني
63	المبحث الأول: الخلفية السياسية لاتفاق باريس الاقتصادي
63	ولاً: السياق التاريخي لاتفاق غزة أريحا.
73	ثانياً: العوامل العربية والدولية التي أدت إلى الاتفاق.
77	المبحث الثاني: عرض ونظرة تحليلية لبروتوكول باريس الاقتصادي.
78	ولاً: اتفاق القاهرة السياسي وتأثيره على الاتفاق الاقتصادي.
79	ثانياً: تحليل اتفاق باريس الاقتصادي.
96	المبحث الثالث: آثار الاتفاقية على الاقتصاد الفلسطيني الإسرائيلي.
96	ولاً: تأثير الاتفاق على الاقتصاد الفلسطيني.
106	ثانياً: أثر اتفاقية باريس على الاقتصاد الإسرائيلي.
221-115	الفصل الثالث: أداء الاقتصاد الفلسطيني 1994 - 2000.

117	المبحث الأول: المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني 1994 - 2000.
117	ولاً : التطورات الاقتصادية الفلسطينية الكلية.
143	ثانياً : الأداء القطاعي للاقتصاد الفلسطيني 1994 - 2000.
170	المبحث الثاني: أثر المساعدات الدولية على الاقتصاد الفلسطيني.
171	ولاً : الملامح الرئيسية للمساعدات الدولية.
191	المبحث الثالث: الأداء الاقتصادي والاجتماعي للسلطة الفلسطينية.
192	ولاً : القطاع العام.
199	ثانياً : البيئة القانونية.
203	ثالثاً : البنية التحتية.
207	إبعاً : الاتفاقيات التجارية الفلسطينية الإقليمية والدولية.
210	خامساً : المالية العامة الفلسطينية 1995 - 2000.
217	سادساً : انعكاسات الأداء الاقتصادي للسلطة الفلسطينية
339-222	الفصل الرابع: آفاق التنمية الاقتصادية على ضوء الانتفاضة الفلسطينية 2000-2007
224	المبحث الأول: السياسات الإسرائيلية وآثارها على الاقتصاد الفلسطيني في ضوء انتفاضة الأقصى.
224	ولاً : السياسات الاقتصادية الإسرائيلية
235	ثانياً : المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني 2001-2007
267	ثالثاً : خطة الفصل الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة
272	إبعاً : خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء انتفاضة الاقصي
276	المبحث الثاني: عوائق ومقومات التنمية الفلسطينية
277	ولاً : معوقات التنمية الفلسطينية
292	ثانياً : مقومات الاقتصاد الفلسطيني
297	المبحث الثالث: التصورات الفلسطينية والدولية للتنمية الفلسطينية
298	ولاً : التصورات الفلسطينية للتنمية
310	ثانياً : التصورات الدولية للتنمية
315	المبحث الرابع: نحو رؤية تنمية فلسطينية
316	ولاً : السلطة الفلسطينية والعملية السياسية والرؤية التنموية
322	ثانياً : نحو رؤية قادرة على توجيه التنمية لانجاز مهامها
325	ثالثاً : الرؤية التنموية الفلسطينية المقترحة
333	إبعاً : العمل الاقتصادي العربي الفلسطيني المشترك

345-340	النتائج والتوصيات
340	النتائج
344	التوصيات
365-346	قائمة المراجع
62 - 1	الملاحق
1	قائمة المصطلحات
34 - 2	- الجداول
62 - 35	- نص اتفاقية باريس

فهرس الجداول داخل الدراسة

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	النتاج القومي الإجمالي الفلسطيني 1993-1970	1
25	النتاج المحلي الإجمالي الفلسطيني 1993-1970	2
26	النسب المئوية للنتاج المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي 1993-1970	3
28	ترتيب نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني % خلال الفترة 1993-1970	4
29	دخل عناصر الإنتاج الفلسطيني من العالم الخارجي خلال الفترة 1993-1970	5
30	النسب المئوية لمصادر الدخل الخارجية إلى الناتج القومي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1993-1970	6
34	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لعام 1976	7
35	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين مقارنة ببعض الدول العربية للفترة 1993-1982	8
41	تطور المساحة المزروعة والمروية في الضفة الغربية 1991-1966	9

120	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1994-2000	10
140	البطالة في الأراضي الفلسطينية من 1994-2000	11
238	مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني 2001-2005	12
239	مؤشرات القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة 2001-2005	13
250	إجمالي قيمة الصادرات والواردات من السلع وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري للضفة الغربية وقطاع غزة 2001-2007	14
255	خلاصة الموازنة العامة خلال الفترة 2001-2005	15

فهرس الجداول في الملحق

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
2	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة للفترة 1968-1990	1-1
3	مساهمة الزراعة بالصادرات في قطاع غزة للفترة 1973-1990	1-2
4	مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية للفترة 1968-1990	1-3
5	مساهمة الزراعة في القوى العاملة في الضفة الغربية 1971-1992	1-4
6	مساهمة الزراعة بالصادرات في الضفة الغربية للفترة 1971-1990	1-5
7	الصناعات وقوة العمل ورأس المال في قطاع غزة لسنة 1966	1-6
8	المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية وعدد العاملين بها عام 1966	1-7
9	مساهمة الصناعات بالناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة 1968-1990	1-8
10	تطور عدد العاملين في الصناعة في قطاع غزة ونسبة مساهمتهم في إجمالي العاملين 1970-1991	1-9
11	مساهمة القطاع الصناعي بالصادرات في قطاع غزة 1971-1990	1-10
12	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية 1968-1990	1-11
13	تطور عدد العاملين بالصناعة في الضفة الغربية 1970-1991	1-12

14	مساهمة قطاع الصناعة بالصادرات في الضفة الغربية 1971-1990	1-13
15	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة 1968-1990	1-14
16	مساهمة قطاع الخدمات في العمل في قطاع غزة 1968-1992	1-15
17	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية 1968-1990	1-16
18	مساهمة قطاع الخدمات في العمل في الضفة الغربية 1968-1992	1-17
19	التجارة الخارجية لقطاع غزة 1968-1992	1-18
20	تجارة الخارجية للضفة الغربية 1968-1992	1-19
21	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات 1994-2000	1-20
22	المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية للسنوات 1994-2000	1-21
23	المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة للسنوات 1994-2000	1-22
24	توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب الانفاق والمنطقة والأسعار الثابتة 1994-2000	1-23
25	معدل التغير في أسعار المجموعات السلعية الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2000	1-24
26	توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل والنشاط الاقتصادي خلال الفترة 1994-2000	1-25
27	التجارة الخارجية الفلسطينية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات للواردات للفترة 1994-2000	1-26
28	لتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الفلسطينية وحجم التبادل مع إسرائيل للفترة 1994-2000	1-27
29	مساهمة الجهات المانحة في المساعدات الدولية والتوزيع القطاعي لها خلال الفترة 1994-2000	1-28
30	الإيرادات النفقات العامة وتطورات العجز في الموازنة الفلسطينية للفترة 1995-2000	1-29
32	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2001-2005	1-30
33	وضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 2001-2005	1-31
34	الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين 2001-2005	1-32

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة إلى:-

عرض وتحليل السياسات التنموية الفلسطينية، اقتصادية، مالية، نقدية، ونتائجها الاجتماعية، كمحاولة للوصول إلى نتائج عملية للخيارات المستقبلية للتنمية الفلسطينية، وتقديم حلول أقرب إلى الواقع والتحقيق لحل معضلات التنمية، والعجز في الميزان التجاري، والبطالة والفقر. وكذلك تحليل معمق لسمات الاقتصاد الفلسطيني على مدى سنوات الاحتلال إضافة إلى ذلك اتفاق باريس الاقتصادي وتأثيره على الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي.

استمدت الدراسة أهميتها لجهة:-

أن الأهداف التي كانت معلنة عشية اتفاقات أوسلو وبعدها /نموذج النمر الآسيوية/، أصبحت وهماً اقتصادياً منه إلى حلم ممكن التحقيق. تم البحث في مستقبل التنمية الفلسطينية وآفاقها والتي لا زالت تطرح على شكل خيارات وليس كإجماع وطني. ولم يكن البحث معنياً بتفسير الوضع والخوض بعمق في الخيارات القائمة والمطروحة وحسب، بل قدم أطروحة لتغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي بما يتلاءم ويتناسب مع حاجات الشعب الفلسطيني الملحة في التنمية وفقاً لسياسات اجتماعية ذات أبعاد عادلة ومنصفة، مع الأخذ بالاعتبار العمق العربي التاريخي للدولة الفلسطينية. وفي الجوهر فالبحث يمثل أهمية راهنة كونه يبحث في نموذج تنموي لم يتبلور بعد مع طموح للتنمية مستدامة لا زالت مفتوحة على كل الآفاق.

تكمّن مشكلة الدراسة في:-

إن هناك معضلة اقتصادية واجتماعية فلسطينية تتطلب حلاً تنموياً، فقد نجح الاحتلال الإسرائيلي أن يلحق الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته المنتجة وغير المنتجة بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، ويضاف لذلك لم يستطع صانع القرار الفلسطيني منذ توقيع اتفاق باريس التحرر أو الانعتاق، وشق طريق تنموي خاص بالشعب وينسجم وحاجاته وطموحه المستقبلي، رغم تدفق المساعدات الدولية إلا أن إجراءات الاحتلال خاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى حدثت من فعاليتها.

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية:-

الفرضية الأولى: إن الخلاص الوطني الاقتصادي يتمثل في فك الارتباط علي كافة الأصعدة مع المحتلين الإسرائيليين وفي الأغلب منها العلاقات الاقتصادية بإبعادها التجارية والنقدية والمالية.

الفرضية الثانية: أعاق اتفاق باريس، وربطه بالسياسات الأمنية الإسرائيلية إمكانية علاج التشويه والخلل في البني الاقتصادية الفلسطينية مما أدى الي تدهور الوضع الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: بجانب سياسات الاحتلال والاتفاقيات الاقتصادية فان عدم القدرة علي تصحيح مسار النمو والتنمية يعود الي عدم وجود سياسة تنموية فلسطينية حقيقية.

الفرضية الرابعة: خطط التنمية الفلسطينية تتأثر بإجراءات الاحتلال وتوجهات الدول المانحة، ولم توفر اساساً راسخاً وموضوعياً لاقتصاد صمود في مواجهة الاحتلال.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة جوهرية بين إجراءات الاحتلال فترة انتفاضة الأقصى وتدهور الوضع الاقتصادي.

تناولت الدراسة المقدمة وأربعة فصول:-

تناول الفصل الأول سمات الاقتصاد الفلسطيني 1967 - 1993، وتعرض الفصل الثاني لاتفاقية باريس وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني، أما الفصل الثالث فهو بعنوان أداء الاقتصاد الفلسطيني 1994 - 2000، واهتم الفصل الرابع بدراسة الوضع الاقتصادي فترة انتفاضة الأقصى من 2001م- 2007م، ووضع رؤية تنموية فلسطينية مستقبلية.

استخدمت الدراسة:-

المنهج الوصفي التحليلي معززاً بالإحصاءات ولغة الأرقام، ومعتمداً على الاطلاع على المراجع والكتب والمصادر العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة:-

- أن إسرائيل عملت من خلال احتلالها للمناطق الفلسطينية على تعزيز وترسيخ تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل، وعلى اثر التوقيع على اتفاق أوسلو وإعلان بدء المرحلة الانتقالية اشتدت وتعددت القيود الإسرائيلية الخانقة للاقتصاد الفلسطيني.

-المساعدات الدولية قد ساهمت في تطوير مرافق البنية التحتية، رغم أنها لم تأتِ في إطار خطة وطنية ممنهجة للتنمية والأعمار.

- أن نهضة الاقتصاد الفلسطيني يمر بمرحلتين، إصلاح الخلل والتشوّهات، وحل المشكلات الاقتصادية الآتية. والاهتمام بالتنمية لمرحلة متقدمة لضمان النمو والاستقرار الاقتصادي.

أوصت الدراسة:

- بإعادة الاعتبار للزراعة الفلسطينية والنهوض بالقطاع الصناعي، كون القطاعين من شأنهما استيعاب أكبر عدد ممكن من قوة العمل، مما يعزز الإمكانية على زيادة حجم ونسب الصادرات السلعية وتصحيح العجز المزمن في الميزان التجاري.
- اعتماد سياسات اقتصادية تنموية مالية وتجارية ونقدية ذات أهداف ومضامين اجتماعية عادلة ومتوازنة، تضع في أولوياتها معالجة معضلات البطالة والفقر.
- التأكيد على أن الضمانة الحقيقية في حال الاستقلال هي كيفية تعظيم الموارد المحلية عوضاً عن العون الأجنبي وتعميق البعد العربي والإقليمي للاقتصاد الفلسطيني، ومعرفة أن المساعدات الدولية تبقى أياً كان نوعها محدودة ومؤقتة ومشروطة.

Abstract

The present study aims at presenting and analyzing Palestinian development i.e . economic ,financial and monetary policies and their social consequences . It attempts to come up with practical consequences for further scenarios for solving development obstacles ,deficit in balance of trade ,unemployment and poverty .This study also aims at presenting a profound analysis of Palestinian economy characteristics at the era of Israeli occupation ,in addition to Paris Protocol and its impact on both the Israeli and the Palestinian economies .

The importance of this study stems from the goals declared throughout Oslo Peace Accord since the model of East Asian Tigers become an achievable dream .The present study is also important as it discusses the future and horizons of development in Palestine in terms of suggestions for changing social and economic actuality in accordance with development needs of the Palestinian people regarding social policies with just and fair dimension.

The problem of the present study resides in the fact that there is a social and economic problem which needs a serious treatment since the Israeli occupation succeeded to make the Palestinian economy subsidiary to the Israeli economy . In addition , Palestinian decision –makers since signing Paris Protocol could not disentangle themselves to be able to take an independent path related to the Palestinian people needs and ambitions .

This study is an attempt to test the following hypotheses:-

- 1- Economic national solution could be disengagement from the Israeli occupation on the whole sides
- 2- Paris Protocol being tied to Israeli security policies hindered the possibility of treating deficits in Palestinian economic structure , which led to deterioration of the economic situation .
- 3- Adjusting and modifying the path of development refers to non-existence of real Palestinian development policies as well as occupation policies .

- 4- Occupation policies and tendencies of donors affected Palestinian Development plans since the former did not provide basis for an economy which can stand at the face of occupation
- 5- There is a significant relationship between the occupations policies during Alaqsa uprising (Intifada) and deterioration of the economic situation.

The present study is confined to an introduction and four chapters .Chapter one dealt with characteristics of Palestinian economy through the period 1967-1993. Chapter two was concerned with the impact of Paris protocol on the Palestinian economy .Chapter three was entitled as the performance of Palestinian economy in the period 1994-2000 . The main focus of chapter four was studying the economic situation during Alaqsa uprising (2001-2007) and setting a Palestinian future development insight.

This study adopted the descriptive analytical method based on statistic and digits .

The main results showed that :

- Through occupying Palestinian territories , Israel stressed dependency of Palestinian economy. Accordingly ,Israeli constrains on the Palestinian economy become more aggressive particularly , after signing Paris Protocol
- International donations participated in improving and developing infrastructure ,though they were not part of a national plan for development.
- Reforming Palestinian economy can be through two stages ; reforming spontaneous economic obstacles and increasing interest in development for advanced period which assures growth and economic stability .

The study recommended:

- Reconsidering agriculture and developing industry because both the two sectors can employ the largest number of labor force which enhances the possibility of increasing the rate of exports and reforming chronic deficit in balance of trade .
- Adopting monetary , commercial , financial developmental economic policies that have fair social aspects whose priority is treatment of unemployment and poverty .
- Assuring that the real guarantee in the case of independence is the possibility of maximizing local resources and reinforcing Arabic and regional aspects of Palestinian economy instead of the foreign donations which are almost limited ,temporary and conditioned .

